الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/138

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية وجمعية الشابات المسيحية، وهما منظمتان غير حكوميتين ذواتا مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقّى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* صدر هذا البيان دون تحرير رسمي.

050215 040215 14-65515 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

مجلس تنسيق المنظمات غير الحكومية وجمعية الشابات المسيحية هما منظمتان غير حكوميتين ذواتا مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نسخر عملنا لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وعلى هذا الأساس، نشيد بالدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة التي موضوعها ذو الأولوية هو استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وينبغي ويمكن أن تكون لتقييم اللجنة للتقدم المحرز حتى الآن انعكاسات هامة على الإرادة السياسية ومستوى الطموح والموارد اللازمة لجعل المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في صميم خطط التنمية الوطنية والإقليمية والدولية المستقبلية في ضوء المناقشات بشأن خطة ما بعد مؤتمر بيجين +٢٠.

وقد قطعنا شوطاً طويلاً منذ عام ١٩٩٥ وتمخضت هذه الرحلة عن نتائج إيجابية كما عرقلها عدد من التحديات المصادفة في السعي إلى معالجة المجالات الحساسة التي أبرزها إعلان ومنهاج عمل بيجين.

ويتمثل بعض النتائج الإيجابية في وضع صكوك دولية وإقليمية لحقوق الإنسان تدعو إلى التزام الدول الأعضاء بالتصدي لمسائل شتى منها إنهاء العنف ضد النساء والفتيات وتعزيز مشاركة المرأة في مناصب صنع القرار والقضاء على الفقر وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتشجيع حصول النساء والفتيات على التعليم وتعزيز إعمال الحقوق المدنية والسياسية وتعزيز سبل الحصول على الخدمات الصحية، ولا سيما على خدمات وحقوق الصحة الإنجابية.

ونحن، مجلس تنسيق المنظمات غير الحكومية وجمعية الشابات المسيحية، اتخذنا خطوات عملية لمعالجة المجالات الحساسة الاثني عشر التي حددت من أجل اتخاذ إجراءات بشأنها عن طريق ضمان مساءلة أصحاب المسؤولية عن الالتزامات المقطوعة على الصعيدين الدولي والإقليمي ومن ثم تجسيدها في إجراءات من خلال ممارسة الضغط والقيام بالدعوة. وتشمل المبادرات الأخرى التي اتخذت ما يلي:

- تتبع الميزانية الوطنية من أجل تحليل النفقات التي تستجيب لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين؛
- الدعوة إلى إطار قانوني وسياساتي يراعي المنظور الجنساني ويستجيب له؛

- تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي من خلال الدعوة إلى إدراج الإجراءات التصحيحية ونظام الحصص في المواثيق التأسيسية للأحزاب السياسية وبياناتها وتدريب المرشحات ودعمهن أثناء حملاتهن؛
- تعزيز التحاق الطفلات بالمدارس وانتظامهن بها من خلال تقديم دعم مدرسي وتربوي للأيتام والأطفال المستضعفين؛
- إيجاد أماكن آمنة للفتيات لتزويدهن بمهارات حياتية والحد من تعرضهن للمشاكل بما في ذلك الوقوع عرضة للعنف ضد النساء والفتيات والانتهاكات الأخرى للصحة الجنسية والإنجابية؛ وإنشاء مراكز ومآو مؤقتة حيث يمكن للنساء والفتيات الحصول على خدمات علاجية عندما يتعرضن لأي شكل من أشكال العنف الموجه ضد المرأة؛
- التمكين الاقتصادي للنساء والشباب من خلال التدريب على تنظيم المشاريع التجارية وعلى الإدارة التجارية والمالية؛ وتشجيع الروابط والفرص المتاحة في الأسواق لصالح المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وإرساء التمويل الاجتماعي؛ وتهيئة مخططات الادخار الصغير؛
- تكوين منتديات تشاركية تسمع فيها آراء النساء والأطفال بشأن قضايا تؤثر في حياتهم؛
- إشراك الرجال والأولاد بوصفهم عناصر تغيير في تحقيق المساواة بين الجنسين ومنع العنف ضد النساء والفتيات.

ورغم بذل الجهود المذكورة أعلاه من أجل تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، نلاحظ، من جانب الحكومات، وجود انفصام بين الصكوك والاتفاقات الموقع عليها على الصعيدين الدولي والإقليمي والتنفيذ الفعلي. إذ لم تدرج معظم الصكوك الدولية والإقليمية بالكامل في القوانين الوطنية ولا يمكن بذلك تنفيذها لتحقيق التغييرات الضرورية على صعيد السياسات وبالتالي تغيير وضع المرأة. ومن التحديات المواجهة فشل الحكومات في معالجة الأسباب الهيكلية للفقر وانعدام المساواة. فهي لا تعترف أو لا تراعي العواقب والآثار المستمرة للنظام العالمي الحالي وسياسات الاقتصاد الكلي والهيكل المالي – وهي مسألة قوضت في كثير من الأحيان إمكانات إعلان ومنهاج عمل بيجين وتنفيذه الفعلي.

وفي هذا السياق نأمل أن تنظر لجنة وضع المرأة، لدى استعراضها تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في دورتها التاسعة والخمسين، في مختلف الحقائق والسياقات المتعلقة

بالنساء والشباب، ولا سيما في أفريقيا حيث توجد فوارق واسعة بين الجنسين في جميع مناحي الحياة. والمساواة بين الرجل والمرأة مسألة من مسائل حقوق الإنسان وشرط لتحقيق العدالة الاجتماعية وهي أيضا شرط مسبق ضروري وأساسي في سبيل تحقيق المساواة والتنمية والسلام. بيد أنه لا يمكن بلوغ ذلك إلا إذا تم تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وأزيلت كافة الحواجز التي تعوق المشاركة النشطة للمرأة في جميع ميادين الحياة العامة والخاصة من خلال إشراكها بشكل كامل وعلى قدم المساواة مع الرجل في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وإننا، إذ نتفكر في مسيرتنا التي بدأناها منذ عام ١٩٩٥، نؤكد أن إعلان ومنهاج عمل بيجين ما زالا يكتسيان أهمية بالغة ويتعين في واقع الأمر، في أي أنشطة إنمائية في العالم أجمع، اتخاذ أحكامهما كمعايير دنيا إذا أردنا كفالة التنمية المستدامة. وبالتالي، نحث الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة على الإنصات لما يقوله المدافعون عن حقوق المرأة فيما يتعلق بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في سبيل إحراز تقدم في حياة النساء والفتيات في شتى أنحاء العالم.

ونحن نقر بالجهود المبذولة لإجراء مشاورات واسعة النطاق لأصحاب المصلحة المتعددين بهدف إعداد خطة ما بعد مؤتمر بيجين + ٢٠. ونأمل أن تستمر المفاوضات على هذا المسار بما يتيح ويضمن المشاركة الكاملة للمجتمع المدني، ولا سيما المنظمات والحركات المدافعة عن حقوق المرأة. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تنشئ عملية وضع خطة ما بعد مؤتمر بيجين + ٢٠ إطار رصد طموحا مزودا بآليات مساءلة وآليات تنظيمية تمكن الأشخاص من المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم ومستقبلهم ومن امتلاك سبل الطعن فيها.

وأخيراً، نود أن نعيد التأكيد على أهمية كفالة أن تضمن الوثيقة الختامية للدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة توصيات عملية تستهدف تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وينبغي ألا تختتم مناقشات هذه اللجنة بإعداد وثيقة ختامية جيدة فحسب بل ينبغي أيضاً بذل المزيد من الجهود لتجسيد ذلك في إجراءات ملموسة مقرونة بما يلزم من الموارد لجعل هذه الالتزامات واقعاً معاشاً. وسوف يتطلب ذلك وقتاً وموارد وجهدا والاعتراف بضرورة بذل جهود دائمة ومتواصلة لإصلاح النسيج الاجتماعي وتشجيع مشاركة المواطنين والتعليم وتغيير طريقة التفكير لتحقيق التنمية البشرية.

وعلاوة على ذلك، فسعيا إلى وضع خطة لما بعد مؤتمر بيجين + ٢٠، نصبو إلى ضمان وجود آليات رصد تشمل أهدافاً وغايات ومؤشرات لتقييم الأثر. ويتعين في جميع

الأنشطة أن تكون مصنفة وكافية وملائمة وحسنة التوقيت، وأن يعتبر التقدم المتحقق فيها، من حيث تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، موضوعاً بالغ الأهمية وجزءاً أساسيا من حقوق الإنسان للفرد ونمائه. ويتعين على الحكومات العمل على تطبيق هذه العمليات على جميع الجهات الفاعلة المشاركة.

ونود أن نبرز الدور المتميز الذي أداه وفد زامبيا في المفاوضات من أجل المضي قدماً بالجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما نود الاعتراف بالإرادة السياسية التي أبديت حتى الآن لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وإن ظل يتعين بذل الكثير من الجهود. ونأمل أن يكون لهذه العملية أثر عالمي لتحقيق مزيد من التقدم في الاعتراف بحقوق الإنسان الواجبة للمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.